http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2208) السنة الثامنة - الأثنين (1) آب 2011

نائبة تتهم أطرافاً عراقية بالتواطؤ مع الكويتيين

أنباء عن إعادة النظر بـ"مبارك".. ومصادر مطلعة: نستطيع عزل الميناء

□ بغداد / المدى

بعد أن أدركت الكويت أن لا صالح لها في بناء ميناء مبارك بالصورة الذي أعدت به، فقد أكدت مصادر حكومية كويتية رفيعة وجود تفهم بين الجانبين الكويتي والعراقي حول ميناء مبارك، مطمئنة الجانب العراقي بأن الميناء سيكون بعيدا بكيلومتر ونصف الكيلومتر عن حافة القناة العراقية، وبذلك يكون بعيدا بشكل كاف ولا يعيق حركة الملاحة العراقية.

ونقلت صحيفة "الراي" الكويتية أن الكويت ماضية قدما في المشروع بعد أن أعادت النظر في تنفيذ المرحلة الرابعة منه، والتي كانت تقتضي ببناء ٦٠ مرسى واكتفت ببناء بين ٢٠ و٢٤ مرسى فقط ما يجنب الميناء تشكيل أي تداعيات سلبية قد تعيق حركة الملاحة العراقية.

وجددت المصادر التذكير بأن الميناء يقام على أرض كويتية، وهو حق مشروع للكويت، وقد أخذت في الاعتبار المخاوف العراقية.

وأعربت عن الاستعداد للتعاون الكامل مع الفريق الفني العراقي المتوقع أن يزور الكويت قريبا للاطلاع على حيثيات المشروع.

وترحب مصادر مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي بهذه التصريحات، معتبرة انها ستعزز العلاقات بين العراق والكويت.

وبما ان الكويت أبدت نوايا حسنة وفق ما جاء في الصحفية الكويتية، سيكون هناك تعزيز للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين لاسيما وان بغداد عازمة على إتمام بناء ميناء الفاو الكبير.

وبحسب تقارير تحصلت عليها "المدى" فأن إنشاء ميناء مبارك من الناحية المبدئية ليس له ضرر على العراق، وعلى العكس اذا لم تتعاون الحكومة مع الجانب الكويتي لمد السكك بين البلدين عبر هذا الميناء سيكون عديم الفائدة.

وبالرجوع إلى العلاقات العراقية الكويتية، فأن "مبارك" يعد واحدة من جملة المشاكل بين الطرفين، فضلا عن ملف التعويضات والفصل السابع والحدود وآبار النفط.

ويتخوف البعض من ازدياد تردي العلاقات بين الطرفين، فكلا الدولتين توجد فيهما جهات سياسية لا ترغب في تحسين العلاقات بينها، ولعل هذا التوجه لم يأت عن فراغ بل مدعوم من جهات إقليمية، وعلى الحكومتين الابتعاد عنهما وتفضيل المصلحة العامة.

الحكومة العراقية أبدت تصرفا ذكيا عندما ضغطت على ميناء مبارك منذ إنشائه، لعل الأمر يحسب لها على صعيد العلاقات الخارجية، فبحسب ما تحصلت عليه "المدى" فأن المراحل الثلاث الأولى لا تمس العراق ولا مياهه الإقليمية، وبالتالي فأن بغداد لا تستطيع اللجوء إلى المحاكم الدولية لان الميناء بني على جزيرة بوبيان.

أما المرحلة الرابعة فمن الممكن أن تمس الاقتصاد وتعرقل الملاحة للعراق كما ذكر، السلاح في الحد منه من خلال قطع العلاقات معه، لكن حكومة بغداد لا تحبذ أن تسوء العلاقات بين الطرفين وتسعى إلى حل الموضوع بصورة ودية من خلال القنوات الدبلوماسية، وهذا ما يدلل تراجع الكويت في بناء المراسي على الميناء.

وعلى العكس من ذلك، فأن رواية أخرى تدلي بها النائبة عالية نصيف والتي عادة ما تصدر بياناتها لغرض حث الحكومة في متابعة ميناء مبارك.

وتقول نصيف في اتصال هاتفي مع "المدى" إن الكويتيين مستمرون بطمر المياه تمهيدا للمرحلة الرابعة والتي تضيق على الاقتصاد العراقي، مبينة انه لا نية للكويتيين حتى اللحظة في تغير مسار ميناء مبارك والذي لن يكون بالطريقة التي اعلن عنها المصدر الكويتي، كونها تحتاج الى تبديل كامل للخرائط، وهو ما لم يحصل حتى اللحظة، موضحة "اطلعنا على جميع الخرائط ولا يوجد دليل على نية الكويت في إصلاح الأمور".

ولفتت نصيف وهي عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب الى ان "القرار الأممي ٨٨٣ لسنة ١٩٩٠ والذي لدينا اعتراضات عليه اجبر الدولة المتشاطئة طلب رأي الدولة التي تحاذيها في المياه اذا ما عزمت على إنشاء ميناء وهو ما لم يحصل عندما أنشأت الكويت ميناؤها".

وشددت نصيف على أن العراق يستطيع ان يحل هذه المشكلة بواسطة إرادة سياسية واحدة تتغاضى عن جميع المشاكل التي استغلتها الكويت وأنشأت مبارك، منوهة الى ان الحلول تكون بواسطة اما مقاطعة الشركات العاملة في الميناء او عدم فتح قناة تتصل به، او تخلق منفذا جديدا عبر صفوان، مؤكدة ان مبارك يعتمد ٨٠ بالمئة على العراق واذا ما قاطعه سيكون في عزلة، مستدركا بالقول "لازال موقفنا ضعيفا ونحن نحتاج الى وقفة جادة فالحوار الدبلوماسي انتهى مع الكويتيين ويجب علينا البحث عن مخارج اخرى".

"الحكومة الكويتية ليست بهذه الضحالة من التفكير كي تضع مصالحها بيد العراق"، ما أكدته النائبة عن ائتلاف العراقية وحدة الجميلي.

الجميلي وفي اتصال هاتفي مع "المدى" تؤكد هي الأخرى على ضرورة ان تكون هناك إرادة سياسية لدى العراقيين في مواجهة الخطر الخارجي المتمثل بميناء مبارك.

كما اشادت عضو العراقية بالموقف الحكومي وان كان مزدوجا بين الجانب الفني والدبلوماسي، إلا أنها قالت "ان اللجان التي ارسلت والتصريحات تدل على اهتمام الحكومة في إيجاد حلول لهذه القضية".

وفي اشارة الى دولة القانون، تقول الجميلي هناك مخاوف من بعض الكتل السياسة من تجاهل ملف مبارك حتى لا يشكل الأمر ضربة قاصمة في ظهر رئيس الوزراء نوري المالكي، متابعة "كان الأجدى بالحكومة بناء ميناء الفاو منذ ٢٠٠٤ كي لا نتيح للكويتيين التعدي على المياه الإقليمية من خلال مينائها".

كما انتقدت الجميلي بعض الجهات السياسية التي كانت الكويت تحتضنها في ايام المعارضة لأنها لا تفكر حاليا بمصلحة العراق وإنما ولاؤها للكويت، كما وجهت النائبة عن العراقية اتهامات للكويت وحكومتها لأنها لازالت تحمل أحقاد على العراق وهي امتداد لاحتلال نظام صدام للكويت.

كشفت مستشار في الحكومة الجمعة الماضية، عن تشكيل وفد فني لزيارة الكويت من أجل الاطلاع على مشروع ميناء تعتزم الكويت بناءه في الخليج العربي.

ونقلت وكالة كردستان للانباء عن عبد الحسين الجابري قوله إن "الحكومة العراقية شكلت وفدا فنيا سيزور الكويت الأسبوع المقبل للتباحث بصورة فنية وهادئة مع الجانب الكويتي حول الأضرار السلبية التي يخلفها موقع ميناء مبارك الكبير على الممر المائي العراقي".

وأضاف الجابري أن "الوفد سيعقد اجتماعات فنية في الكويت يبين فيها الجانب العراقي مدى المسافة التي سيتآكل منها الساحل العراقي في حال تم تشييد ميناء مبارك ومدى انحدار السفن نحو الأراضي العراقية بالإضافة إلى تجاوز بارجات الميناء على الممر المائي الأمر الذي يسبب ازدحاما كبيرا في دخول البواخر إلى العراق".

كتابة على الحيطان

عندما يحترم النائب نفسه..

■ عامر القيسي

في كل جولات التصويت داخل البرلمان يطلب رئيس البرلمان، عندما ينشب خلاف ما بشأن أي من القضايا المطروحة، أن يجتمع قادة الكتل السياسية خارج قاعة الاجتماع ليقرروا الموقف أو التوافق أو الاختلاف ثم العودة إلى القاعة للتصويت على ما مطروح أمامهم.

التوافق بين قيادات الكتل السياسية واحدة من خصائص أو خصوصية المشهد السياسي العراقي، وربما تكون فيه الكثير من الحسنات، لان استمرار الخلافات يعني تأجيل كل شيء حتى إشعار آخر!

الذي نسأل عليه هو دور النائب، شخصيته، آراؤه الخاصة، تأثيره على القرار السياسي لقادة كتلته، وجهات نظره المختلفة حول المواضيع المطروحة. لا توجد إجابة عن هذه التساؤلات إلا في قاعة الاجتماعات عندما يتحمس الكثير للإدلاء برأيه حتى وان كان معارضا لرأي رئيس كتلته، لكن هذه الخصوصية تتبدد وتتلاشى بعد الاجتماع المغلق بين قادة الكتل ليذوب موقفه في رأي الفرد الذي يقرر فيصوت من بعده الرعية في كتلته.

بالأمس اختلف السادة النواب على رسالة رئيس الوزراء بشأن الترشيق الحكومي، عندما سمعنا الكثير من الآراء في رسالة المالكي بين نقد وقبول وتعديل ورفض، مما اضطر رئيس مجلس النواب، وهو العارف الجيد ببواطن الأمور وأصول اللعبة داخل قاعة الاجتماع واحد المشاركين فيها "من بعيد لبعيد"، إلى الطلب من قادة الكتل الاجتماع خارج القاعة، أعطاهم مهلة ربع ساعة فقط، والعودة بقرار التصويت من عدمه!!

بعد الاجتماع جرى التصويت دون ضجيج وتبدت صورة مجلس عن مجموعة قيادية تجتمع ثم تقرر وبعدها يأتي دور النائب ليرفع يده مصوتا بالسلب أو الإيجاب.

حقيقة لا اعتراض لدينا على التوافق بين الكتل، لكننا نعرف ان النائب ليس تلميذا في الصف الأول الابتدائي يتعلم القراءة والكتابة للمرّة الأولى، ومن المفترض أن يكون ممثلا للأصابع البنفسجية التي انتخبته، وهذا لم يحصل لان معظم النواب جاءوا عن طريق أصوات قائد الكتلة الانتخابية.

الخلل هنا إذن، إننا امام نواب الغالبية العظمى منهم لم ينتخبها الشعب ولا يعرف عنها شيئا ولم يلتق بها الا من خلال شاشات الفضائية، ولا يعلم كيف وصلوا إلى كراسي مجلس النواب.

هنا تكمن الكارثة في أننا أمام نواب جاءوا "بفضل القائد" وبالتالي عليهم أن يردوا الدين من خلال الطاعة العمياء!!

بعض النواب شذوا عن هذه القاعدة واتخذوا مواقف متفردة وخاصة تعبر عن قناعاتهم بهذه القضية أو تلك، بل وانشقوا عن القائمة نفسها، وبذلك انتصروا لكرامتهم وشخصيتهم واحترامهم لأنفسهم، وحتى للأعداد المتواضعة التي أشرت على أسمائهم في قوائم الانتخابات، والأجدى أن يكون هذا النوع من النواب مثالا جيدا لبقية النواب لان يخرجوا من عباءة التبعية المطلقة لقائد الكتلة أو مؤسسها. لا ندعو للتمرد، لكن كلامنا موجه للذين لا يرون ولا يسمعون ولا يتكلمون، ويتعاملون مع مركزهم على طريقة "موافج" الخمسينية.

ان النائب الحقيقي هو الذي يدافع عن وجهة نظره ويجبر الآخرين على احترامها وان اختلفوا معها، وان يكون قادرا حتى على تغيير وجهات نظر سائدة في البرلمان مدافعا عن القسم الذي اقسمه أمام الله والشعب. هذا هو النائب الحقيقي الذي يحظى باحترام الشعب ووده ومحبته، وليس النائب الذي يجلس على مقعده النيابي وعينه على الامتيازات التي يخاف أن يفقدها لو انه تجرأ وقال "لا" في قضية لا يقتنع بها!!

أعلام

أكرم: نطالب بإعلان أيام شديدة الحر عطلة

■ طالب عضو في التحالف الوطني، الحكومة إعلان الأيام التي تتجاوز فيها درجات الحرارة[٥٠] مئوية عطلة رسمية. وقال فوزي أكرم لوكالة كل العراق امس الاحد إن: "الحكومة مطالبة بإعلان الأيام التي تتجاوز فيها الحرارة خلال موسم الصيف خمسين درجة مئوية عطلة رسمية أسوة بباقي الدول لاسيما وأن البلاد مقبلة على شهر رمضان". وأضاف اكرم أنّ "المجالس البلدية في عموم المحافظات مطالبة أيضاً بالقيام بعدد من المبادرات خلال شهر رمضان من بينها توزيع عدد من الأطعمة الغذائية والملابس على الصائمين الفقراء".

السعد: زيارة المطلك للبصرة غير كافية

■ أشادت النائبة عن التحالف الوطني من محافظة البصرة سوزان السعد بزيارة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك وعدد من الوزراء والمستشارين إلى المحافظة. وأكدت "أن زيارة المطلك والوفد المرافق له إلى محافظة البصرة خطوة ايجابية في إطار تقديم الخدمات للبصريين".

واستدركت بالقول "لكنها لن تكون منتجة ما لم يلمس أهالي المحافظة تطوراً سريعاً وملحوظاً في مجال تقديم الخدمات لهم". وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك قد زار محافظة البصرة، وكان على رأس مستقبليه محافظ ورئيس مجلس محافظة البصرة وجمع من المسؤولين.

البطاط: سأكشف عن قتلة علي اللامي

■ وصف سكرتير المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي اللامي الاعترافات التي عرضتها وزارة الداخلية بشأن منفذي عملية اغتيال اللامي بـ"المفبركة". وشدد مظفر البطاط بالقول إنه "سيعرض قريبا الحقائق والجهات التي تسببت بقتل علي اللامي". وقال البطاط " "هناك مسرحية لعمليات بغداد وهناك مسرحية لوزارة الداخلية بشأن عملية اغتيال علي اللامي". وتساءل البطاط عن مصير "العقيد الذي أعلنت قيادة عمليات بغداد عن اعتقاله بعد أيام على حادثة اغتيال علي اللامي وأكدت انه اعترف بارتكابه جريمة اغتيال اللامي"، لافتا إلى أن "الاعترافات التي عرضتها وزارة الداخلية تم تلقين أصحابها".

بعد نصبها واحدة في أفغانستان

واشنطن تزوّد بغداد بمنظومة تنصّت الهواتف النقالة

□ عن: واشنطن بوست

"تخطط الولايات المتحدة لتزويد العراق بمنظومة تنصت لغرض التنصت على الاتصالات والرسائل الخلوية، من اجل المساعدة في مقاتلة المنظمات الإجرامية و المتمردين".

هذه المنظومة سوف تسمح للمسؤولين العراقيين بمراقبة وخزن الاتصالات الصوتية ونقل البيانات والرسائل وسيتم نصبها بالاتفاق مع شركات الاتصال الخلوي الثلاثة العاملة حاليا في العراق. المنظومة، التي تتمكن من استهداف ٥٠٠٠ جهاز على الأقل، مصممة بشكل يسمح بتوسيعها لتغطي منظومات خطوط الهواتف الأرضية واتصالات الموبايل الدولية. يقول العميد جيفري بيوكانن، الناطق باسم القوات الاميركية في العراق، بان تقنية المنظومة ستكون مشابهة للتقنية المستخدمة من قبل وكالات فرض القانون و الوكالات الفيدرالية في الولايات المتحدة. و يضيف "أن قوانين المراقبة المشددة تتطلب من اجهزة فرض القانون الحصول على موافقة مسبقة قبل مراقبة المحادثات الخاصة". و سيقوم متعاقد اميركي بشراء و نصب وإدامة أجهزة المنظومة بالإضافة إلى تدريب العراقيين على تشغيلها. محطات المراقبة سيكون موقعها في مركز استخباري في بغداد و سيتم دعمها بخدمات حواسيب في دائرة التحريات الوطنية التابعة لوزارة الداخلية.

يقول انتوني كردزمان، الخبير في مركز الدراسات الستراتيجية والدولية، "لازال هناك تهديد في العراق، وفي الوقت الذي ينسحب فيه الاميركان وتنخفض نسبة أعمال التمرد فهناك هيكل للجريمة المنظمة يفرض نفسه. واذا لم تقم الولايات المتحدة بتزويد العراق بهذه المنظومة فانه سيقوم بشرائها من مكان آخر. أنها تقنية فريدة في الولايات المتحدة".

قامت الولايات المتحدة بنصب منظومة مماثلة في أفغانستان قبل ثلاث سنوات لمساعدة إدارة المخدرات في تحرياتها عن الإرهابيين المتورطين في تجارة المخدرات.

> يقول مسؤول اميركي ان منظومة التنصت وضعت للكشف عن المخدرات واسلحة المسؤولين الفاسدين والاموال المسروقة

يقول ميشيل براون، مدير عمليات في (دي إي أي) "هذه المنظومة ليست مصممة تحديدا لكشف الفساد فقط، و إنما لكل ما يتعلق بالفساد من أموال و مخدرات و أسلحة ومسؤولين فاسدين".

منظومة الحصر العراقية سوف تشمل احدث قدرات التعقب، و ستكون قادرة على إدامة قاعدة بيانات "قائمة شاملة من الأهداف و علاقاتها". كما ستكون لها القدرة على تحديد مواقع الأشخاص الذين يقعون تحت المراقبة، و هناك جهاز إنذار يستغرق اقل من عشر دقائق في حالة وقوع هدفين أو أكثر ضمن مسافة محددة عن بعضهما.

يشار إلى أن وزير الاتصالات العراقي ذكر محمد علاوي خلال تصريح صحفي سابق إن أكثر من ٩٠٪ من مكالمات الأشخاص والمسؤولين في الدولة العراقية مراقبة من قبل أكثر من جهة دولية لم يحددها، مبينا أن مسألة المراقبة أصبحت سهلة، ولا تحتاج إلى أجهزة معقدة أو غالية الثمن.

ويؤكد توفر معلومات لدى وزارته تؤكد وجود مثل هذا التنصت على هواتف المسؤولين، ويقول نحن متأكدون ١٠٠٪ من أن هواتف المسؤولين والأجهزة الأمنية مراقبة، من خلال أجهزة كشف التنصت التي استخدمناها، وخصوصا أجهزة المسؤولين الأمنيين مشيرا إلى وجود دول وجهات تستهدف هواتف المسؤولين، امتنع من ذكرها. وأوضح أن هناك جهات في الداخل أيضا تراقب اتصالات المسؤولين.

من جهته أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الاتصالات بان الوزارة استطاعت السيطرة على الهواتف ولم يعد ممكنا التنصت عليها.

سمير علي حسون أضاف في حديث سابق لـ"المدى" : في السابق كانت المكالمات تدخل وتخرج من داخل والى خارج البلاد بدون ان تمر على جهاز حكومي او مؤسسة حكومية. موضحا انه كان بإمكان أية جهة أو دولة أن تتجسس على المكالمات.

بالمقابل شدد حسون على أن وزارة الاتصالات اتفقت وأبرمت عقداً مع شركات الهواتف النقالة العاملة في العراق ، على مرور كل الاتصالات الداخلة والخارجة من والى العراق عبر وزارة الاتصالات. مؤكدا عدم استطاعة اي جهة الآن التنصت على الهواتف.

وكانت قد اتهمت وزارة الاتصالات (البعث وتنظيم القاعدة وجهات خارجية) بدفع أموال طائلة في عمليات التجسس.

وأكدت بأنها ستوقع عقوداً جديدة مع شركات الهاتف النقال الثلاث العاملة في العراق بهدف الإشراف ومراقبة الاتصالات الدولية بعد تأكيدات الوزير وجود عمليات تجسس على معظم هواتف المسؤولين العراقيين.

■ ترجمة: عبد الخالق علي